



ويجب تطبيقه بقوة وحزم

# هل يمنع «الغلاء المصطنع» من دخول «التعاونيات»؟

لميس بلال - مسالمة العليان - كريم طارق

بعد ارتفاع الأسعار المستمر من منقصات الحياة اليومية للمواطن والمقيم على حد سواء، ويشكل هاجسا وصدا ما مزنا في رؤوس أغلب المستهلكين، وخاصة بعد أن ضرب «تسونامي» غلاء الأسعار «المصطنع» العديد من السلع والخدمات في الأشهر الماضية، عقب قرار الحكومة برفع الدعم عن الديزل والكبروسين.

وهو وجه لتلك الموجة العاتية من ارتفاعات الأسعار، كشف مصدر حكومي مطلع أن هناك رأيا يتردد في اللجنة الفنية التابعة للجنة الوطنية لحماية المستهلك، مفاده أن يتم رفع توصية إلى «اتحاد التعاونيات»، بمنع بضائع الشركات التي قامت برفع أسعارها من دون مبرر من الدخول إلى الجمعيات التعاونية، على أن يتم طرح هذا الاقتراح خلال الاجتماع المقبل للجنة لبحثه إما كتوصية أو كمقترح حتى يمكن تطبيقه كقرار ملزم لاجتماع حامي غلاء الأسعار حيث قاده بعض الشركات غير الملتزمة بتحديد وزارة التجارة للحفاظ على أسعارها دون تغيير.

ولوقوف على وجهات النظر المختلفة حول ذلك الاقتراح، ومدى إمكانية وكيفية تطبيقه على أرض الواقع، رصدت «الأنباء» آراء عدد من المواطنين وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، الذين أكدوا أن تفعيل مثل هذا الاقتراح سيصيب بالدرجة الأولى في مصلحة المستهلك، خاصة في ظل تصيد بعض شركات «الغلاء المصطنع» في موقف يتيح لها رفع الأسعار دون وجه حق أو مبرر، مشددين على ضرورة مكافحة تلك الشركات من خلال خلق سوق تنافسية بديلة ومنع احتكارهم لتلك المنتجات، وتفعيل آليات الرقابة ووضع القوانين الصارمة التي تحمي المستهلك، وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الأندلس والرفي التعاونية وليد العبطان أن الهدف الرئيسي من تشكيل اللجنة الخاصة بضبط الأسعار والمكوتة من «التجارة» و«الشؤون»، وغرفة التجارة والصناعة واتحاد الجمعيات التعاونية، مراقبة الأسعار والقضاء على الشركات صاحبة الغلاء المصطنع، مشيرا إلى أن التعاونيات ملتزمة بقرارات تلك اللجنة.

وأضاف العبطان: «يجب أن تكون هناك وفقة جادة من قِبل اتحاد الجمعيات بعدم الرضوخ لسلك زيادة ومقارنة أسعارنا بالدول المجاورة، خاصة أنه من غير المنطقي أن تزيد أسعار بعض السلع في الكويت فقط دون البلاد الأخرى، خاصة أن المصنع الرئيسي واحد»، مقترحا إدخال المواد الاستهلاكية والبهارات والحبوب ضمن لجنة ضبط الأسعار بالاتحاد وعدم ترك التصرف في رفع أسعارها على الجمعيات التعاونية.

وزاد: «وفي ظل وجود اللجنة المكونة من «التجارة» و«اتحاد التعاونيات»، يظل دور التعاونيات فقط خاصا بمراقبة الأسعار ومقارنتها بالجمعيات والاسواق الموازية، خاصة أن هناك بعض السلع التي لا تشملها قرارات اتحاد الجمعيات مثل المواد الاستهلاكية والأصناف التي تباع بالكيلو غرامات مثل الحبوب والبهارات، مشيرا إلى أن التعاونيات لا تعتمد هذه الأصناف إلا بعد التأكد من أسعارها في الاسواق المنافسة، مضيفا: «استدخنا «واتساب» خاص بالمساهمين لإبلاغنا في حالة وجود ارتفاع بأسعار بعض السلع في جمعيتنا، وتواجهه بسعر أقل في جمعية أخرى، موضحا أنه في حالة التأكد من ذلك تقوم التعاونية بإبناز الشركة وخفض السعر في حال تكرر الأمر من نفس الشركة تقوم التعاونية باتخاذ اجراءات قانونية، بالإضافة إلى مخاطبة وزارة الشؤون أيضا لمعاقبتها».

جديدة القرار

بدوره، أشار عضو مجلس إدارة جمعية الدعية التعاونية عبدالله صفر إلى أنه في حال منع الشركات والمنتجات ذات الغلاء المصطنع من عرض منتجاتها في الجمعيات التعاونية سنضطر إلى مراجعة تلك الزيادات في أسعارها، خاصة أن الجمعيات التعاونية تمثل 70٪ من منافذ البيع في الكويت وليس في صالح أي شركة أن يتم إيقاف بيع منتجاتها في التعاونيات.

أما فيما يتعلق بمدى إمكانية تطبيق ذلك المقترح، قال صفر أن تطبيق مثل هذا القرار



أنور الجندى



بدر الشمري



وليد الجببان



حسين المعجمي



عبدالرزاق الروبلي

## تعاونيون:

«التعاونيات» تمثل

70٪ من منافذ

البيع في الكويت

وليس في مصلحة

الشركات أن يتم

إيقاف منتجاتها

«واتساب»

و«لقاءات مع

المساهمين» حلول

التعاونيات لضبط

الأسعار

من غير المنطقي

أن تزيد أسعار

السلع في الكويت

فقط

يجب إدخال

المواد الاستهلاكية

والبهارات والحبوب

ضمن لجنة ضبط

الأسعار بالاتحاد

رفع الدعم عن

الديزل أثر بشكل

سلبي على

المواطن

منوط بقوة متابعته من قبل اتحاد الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى جديده مجالس إدارات الجمعيات في الالتزام به من أجل المصلحة العامة دون الالتفات إلى المغريات التي من الممكن أن تقدمها تلك الشركات المتضررة من قرار المانع.

وأوضح أنه لضبط أسعار السلع يجب خلق بدائل للسلع الأساسية والتي يحتاجها المستهلك بأسعار أقل وينفس الجودة، خاصة في ظل توافرها وبكثرة، ولكن لا نجد هذه السلع البديلة فرصة نتيجة احتكار أماكن العرض من قبل الشركات الكبيرة التي تمتلك وكالة توزيع الأصناف التجارية المشهورة، حيث تقوم أغلب هذه الشركات بتأجير مساحات أكثر من حاجتها نظرا لإمكاناتها المادية الكبيرة، لتعرض منتجاتها في الأماكن الخاصة للعرض لتكون الاسواق المركزية بمنزلة مخزن لهذه السلع أيضا، لذا يجب أن نحد من عملية التأجير السنوي لأماكن العرض لكي يتم إدخال أصناف بديلة وبأسعار معقولة وتكون حرية الاختيار للمستهلك، مشيرا إلى أن السلع المرتبطة بالأمن الغذائي والأغذية موجودة في التموين، والدولة لم تقصر من هذه الناحية، ولمسنا في الأونة الأخيرة تواجدا ملحوظا وجهدا كبيرا من قبل اللجنة المشتركة في الجمعيات التعاونية، وذلك للتأكد من أسعار السلع ومدى التزام التعاونيات بعدم دخول أصناف لم يتم الموافقة عليها من قبل الاتحاد، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الحازمة تجاه المخالفين.

## حماية المستهلك

وفي السياق ذاته أكد حسين المعجمي على أن تطبيق هذا الاقتراح سيكون لصالح المستهلك بالدرجة الأولى في حالة اقراره بجديده وحزم، وذلك خلال تفعيل دور حماية المستهلك بوزارة التجارة وفرض العقوبات المعلنه على جميع الجهات المخالفة، إلى جانب عدم سماح اتحاد الجمعيات باعتماد تلك الشركات المصطنعة، مشيرا إلى أن ضبط أسعار السلع في التعاونيات لا يتم إلا بتشديد الرقابة وعدم السماح للتجار والشركات بخلق زيادة غير مبررة، بالإضافة إلى فتح الأبواب

ردع الاحتكار

اما دلال الصانع فشددت على ضرورة إيجاد آلية قابلة للتطبيق على أرض الواقع لضبط الأسعار ومراقبتها، مشيرة إلى أن الغلاء ظاهرة عالمية في مختلف بلاد العالم، لافتة إلى وجود الكثير من

الطرق والآليات التي يمكن من خلالها محاربة هذا الغلاء مثل: تشجيع المنافسة التجارية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وتسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية المؤدية إلى ذلك، إلى جانب تفعيل الرقابة التي فصلتها القوانين على الأسعار ومنع التلاعب فيها، بالإضافة إلى ترشيد المواطنين ونشر البرامج التوعوية حول الأسعار.

وذكرت الصانع، أن هذا الغلاء المستمر يؤدي بدوره إلى التضخم ويؤثر سلبا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية، مبيحة ان الاحتكار من اسباب ارتفاع الأسعار في الكويت، خاصة في القطاع الحيواني والزراعي.

## التطبيق السليم

من جهة بين نائب رئيس جمعية الصياحية وفهد الأحمد ورئيس لجنة المشتريات سابقا م.عبدالرزاق الروبلي أن تفعيل مثل هذا الاقتراح يصب في مصلحة المستهلك في حال تطبيقه بشكل سليم، مشيرا إلى أنه سيؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير، خاصة في ظل الغلاء المصطنع دون مبرر واضح من قبل الشركات، مؤكدا على أن التعاونيات هي أكبر سوق لتصرف السلع الغذائية والاستهلاكية ولن تحكمها المزاجية والمصالح الشخصية، مقترحا تفعيل قانون منع الاحتكار على كل السلع وفتح باب الشراء والاستيراد المباشر لتخفيض الأسعار.

وأوضح الروبلي أن ارتفاع أسعار الديزل أثر بشكل كبير على ارتفاع الأسعار، خاصة وأن التاجر سيجمل زيادة سعر النقل على المستهلك، مطالبا بعمل دراسة على مدى تأثير هذا الرفع في أسعار الديزل على المواطن الذي سيجمل رفع تلك الأسعار وليس التاجر.

ورأى الجندى أن دور الجمعيات يحتاج إلى إصلاحات أكثر تمكنها من تعاقب اداراتها مع شركات خارجية وفتح لهم السوق لكسر احتكار بعض المواد الغذائية، مؤكدا ان الأمن الغذائي في الكويت بحالة رائعة

فمواد التموين ما زالت توزع وبأسعار بسيطة مما يساهم في تخفيض الأعباء العائلية.

## المنتج الوطني

بدورها قالت أمينة مساعد إن أغلب السلع التي تظراً عليها زيادة في الأسعار يكون سببها قيام بعض التجار بالبحث السريع عن الترخيص باي وسيلة حتى لو كانت نتيجته الضرر لذوي الدخل المحدود، وأشارت إلى أن بعض الحلول الممكنة لتأديتها هي تشجيع ودعم المنتج الوطني والتسويق له وهذا من رغب الأسعار خصوصا في ظل ارتفاع الأسعار الواضح الذي نشهده حاليا، بالإضافة إلى مقاطعة السلع المرتفعة الأسعار، مما يساعد على خفض الأسعار خصوصا في المواد الغذائية المرتبطة بتاريخ صلاحية حيث لا يجوز تخزينها مدة طويلة.

وفي سياق متصل أكد سالم محمد، على أن تفعيل مثل هذه الحلول سيشكل رادعا قويا أمام كل من تسول له نفسه رفع الأسعار بشكل غير مبرر، مشيدا بالدور الذي تقوم به الجهات المعنية في حماية المستهلك من الاستغلال الفاحش التي تتعمده بعض الشركات في الجمعيات التعاونية، مشيرا إلى أن تشجيع المنتجات المحلية والشركات الصغرى في الدخول إلى السوق التعاوني هي الحل الأكثر تطبيقا على أرض الواقع لمحاربة ذلك الغلاء، خاصة أن الشركات الصغرى ستوفر الكثير من السلع التي ستكون في متناول المستهلك بارخص الأسعار لفتح أبوابها والتعريف عن نفسها باعتبارها منافس جديد في السوق المحلي.

## وعي المستهلك

أما لطيفة يوسف فشددت على أهمية دور المستهلك في محاربة غلاء الأسعار في الامتناع عن الشراء واللجوء إلى السلع البديلة، قائلة «أن ارتفاع الأسعار واقع نعيشه والحل في يد الحكومة بدعم السلع الضرورية ومنع السلع الباهظة الثمن او عمل لجنة تقييم الأسعار وتمنع التلاعب بالأسعار وتفعيل القوانين للقضاء على الاحتكار لتحقيق مزيد من المنافسة».

## كاظم: الكويت منفتحة على جميع الدول

ولديها بدائل كثيرة لتوفير السلع

أكد الوكيل المساعد لشؤون التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حسن كاظم على ان قضية الأمن الغذائي مسؤولية جماعية تقوم الجمعيات التعاونية بأداء دورها في هذا المجال على



حسن كاظم

أكمل وجه، مشيرا إلى العمل والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الجانب لتسهيل الإجراءات وضمان الحصول على كميات وافرة من السلع الغذائية بشكل مستمر تسد احتياجات البلاد لأكثر من عام ونصف العام، وعدم انقطاعها تحت أي ظرف من الظروف.

وبين كاظم أن هذا الإجراء احترازي ووقائي تحسبا لأي طارئ أو حدث مفاجئ، وتتخذ كل الإجراءات الضرورية لسلامة المواطنين والقاطنين على أرض الكويت، وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم، مع ضمان عدم رفع سعر أي سلعة تحت طائلة المسؤولية في أوقات الأزمات أو التلاعب في المنتجات والمنازعة فيها.

وأشار إلى أن الجمعيات التعاونية ستكون عند حسن ظن أبناء الوطن، وهذا ما قامت به خلال فترة الاحتلال الغاشم من خلال أداء دورها في توفير السلع بأسعار مناسبة، والوزارة ستكون داعما لكل التوجهات التي تصب في خدمة القطاع التعاوني وستوفر للجمعيات كل ما تحتاج إليه في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.

وتابع: تم التعميم سابقا من قبل اتحاد الجمعيات التعاونية بضرورة توفير مخزون استراتيجي يكفي لمدة سنة ونصف السنة، وتم التواصل مع الشركات الكبرى لتأمين احتياجات الجمعيات التعاونية، على الأ يؤثر هذا العمل في المركز المالي، والمتابعة الدائمة لفتحات الصلاحية والتأكد من عدم وجود سلعة اقل من 6 أشهر في المخازن.

وجدد كاظم التأكيد على أن الأمور تحت السيطرة وهناك جهود تبذل على أعلى مستوى لسلامة الوضع وعدم تعريض المواطنين والمقيمين لأي مخاوف محتملة، مبيحا أن البلاد منفتحة على جميع الدول، ولديها بدائل كثيرة لتوفير السلع حال الاضطرار إليها، وهي قادرة على الوفاء بما وعدت به على أكمل وجه.

## ضرورة إيجاد آلية قابلة للتطبيق على أرض

الواقع لضبط الأسعار ومراقبتها

تشجيع ودعم المنتج الوطني والتسويق

له سيساعدان على الحد من رفع الأسعار



الخضراوات والفواكه الأكثر ارتفاعا بمعدلات الأسعار



ضرورة إيجاد آليات لمنع الغلاء المصطنع في الجمعيات التعاونية